



المرأة في باكستان بين التهميش و الظلم المجتمعي

FDHRD

يناير 2023

اعداد

سارة إبراهيم

تحرير

محمد البدوي

المرأة في باكستان بين التهميش و الظلم المجتمعي

ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان

مؤسسة أهلية- تأسست عام 2005 برقم قيد 6337 طبقا للقانون 84 لسنة

2002 وتم توفيق الأوضاع باعتبارها جمعية مركزية طبقا للقانون رقم 149

لسنة 2019 برقم قيد 1084- غير حزبية لا تهدف إلى الربح ويخضع نظامها

الأساسي للقانون رقم 149 لسنة 2019 الخاص بالجمعيات الأهلية والمؤسسات

الخاصة.

الموقع الإلكتروني <https://www.fdhrd.org>



© ALL RIGHTS RESERVED- 2021

FDHRD

المقدمة

تمثل النساء والفتيات نصف سكان العالم، وبالتالي نصف إمكانياته، ولذلك فإن المساواة بين الجنسين إلى جانب كونها حقًا أساسيًا من حقوق الإنسان، فإنه أمر ضروري لتحقيق السلام في المجتمعات وإطلاق إمكانيات المجتمع الكاملة، علاوة على ذلك، فقد ثبت أن تمكين المرأة يحفز الإنتاجية والنمو الاقتصادي.

ولسوء الحظ، لا يزال هناك طريق طويل لتحقيق المساواة الكاملة في الحقوق والفرص بين الرجال والنساء في باكستان، إذ إنه على الرغم من كون باكستان خامس دولة من حيث عدد السكان في العالم، حيث يبلغ عدد سكانها ما يقرب من 227 مليون نسمة، منهم 49.2% من الإناث، إلا أن إشكالية عدم المساواة بين الجنسين تُشكّل مصدر قلق كبير، حيث إنه وفقًا لمؤشر الفجوة بين الجنسين العالمي لعام 2022، فإنه من أصل 156 دولة، تحتل باكستان المرتبة 145 من حيث المشاركة والفرص الاقتصادية، و135 في التحصيل العلمي، و143 للصحة والبقاء، و95 للتمكين السياسي، علاوة على ذلك، تصنف باكستان الدولة رقم 130 من أصل 139 دولة، وفقًا لمؤشر سيادة القانون لمشروع العدالة العالمية.

كما تحرم أزمة العنف القائم على النوع الاجتماعي في باكستان ملايين النساء من الحماية القانونية، وتتركهن خائفات على حقوقهن وسبل عيشهن، إذ إنه وفقًا لمؤشر المرأة والسلام والأمن، تحتل باكستان المرتبة 167 من أصل 170 دولة من حيث صحة المرأة ورفاهيتها، ولذلك كان من الطبيعي في السنوات الأخيرة، أن تتخربت الباكستانيات في احتجاجات ضد عدم المساواة والعنف، مطالبين الحكومة باتخاذ إجراءات لتحسين حقوق المرأة في باكستان.

وتفسر حكومات المجتمعات الأبوية مثل باكستان، حرمان المرأة من حقوقها نتيجة لاحتزام المعتقدات الثقافية لبلدانها، وترفض التدخل من الدول الأخرى، من خلال الإدعاء بأن حقوق الإنسان هي مسألة سيادة الدولة، حيث تحدد القيم الأبوية المتأصلة في التقاليد والثقافة المحلية مسبقًا القيمة الاجتماعية للنوع، كما أن دور المرأة يقتصر على كونها أمًا وزوجة، بينما دور الرجل إنتاجي، باعتباره المعيل في الساحة العامة، وقد أدى ذلك إلى انخفاض مستوى استثمار الموارد في المرأة من قبل الأسرة والدولة. وبالتالي، انخفاض الاستثمار في رأس المال البشري للمرأة.

واستمرارًا لسلسلة الحرمان التي تتعرض لها المرأة الباكستانية، فإن هناك أيضًا أيديولوجية البردة "الحجاب"، والتحييزات الاجتماعية السلبية، والممارسات الثقافية بشأن مفهوم الشرف المرتبط بحياة المرأة؛ فضلًا عن القيود المفروضة على تنقل المرأة وتمثيلها السياسي، ولذلك يصبح استيعاب النساء أنفسهن للنظام الأبوي أساسًا للتمييز والتفاوت بين الجنسين في جميع مجالات الحياة.

ومن خلال هذا التقرير نستعرض عدة نقاط متعلقة بحقوق المرأة الباكستانية، تتمثل في الآتي :

1. حقوق المرأة في المواثيق الدولية.
2. الممارسات الاجتماعية والثقافة الباكستانية .
3. أمثلة علي جرائم ضد المرأة الباكستانية.
4. تعليم المرأة الباكستانية.
5. حق المرأة الباكستانية في العمل و أسباب تدني نسبة مشاركتها.
6. صحة المرأة الباكستانية.
7. الريف مقابل الحضارة .
8. تأثير التغير المناخي علي نساء باكستان.
9. تمكين المرأة في باكستان.
10. مطالبات دوليه بتحسين وضع المرأه في باكستان
11. التوصيات.

أولاً: حقوق المرأة في المواثيق الدولية

لقد أقر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مبدأ عدم جواز التمييز، وأعلن أن جميع البشر يولدون متساوين في الكرامة والحقوق، دون أي تمييز، بما في ذلك التمييز القائم على الجنس، وتبع هذا الإعلان، العهدين الدوليين لحقوق الإنسان، اللذان أكدوا ضرورة ضمان مساواة الرجل والمرأة في حق التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية، ولم يكن ميثاق منظمة الأمم المتحدة بمنأى عن ذلك، إذ إنه أكد أهمية حقوق الإنسان الأساسية، وكرامته، وتساوي الرجل والمرأة في الحقوق، وغيرها من الصكوك الدولية المختلفة، ورغم ذلك، مازالت المرأة تتعرض لتمييز واسع النطاق، ما يُشكّل انتهاكًا صارخًا لحقوقها المنصوص عليها دوليًا، كما يُعد عقبة كبيرة أمام

مشاركتها في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ومن ثم، فإنه يعيق نمو رخاء المجتمع والأسرة، ويزيد من صعوبة التنمية الكاملة لإمكانات المرأة في خدمة بلدها والبشرية.

ولا يمكننا أن نغفل المبادئ الواردة في إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة، التي تعهدت الحكومة الباكستانية الوفاء بها، إذ إن أبرز هذه المبادئ هي:

• **المادة 1:** مصطلح "التمييز ضد المرأة"، يعني أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس، ويكون من آثاره، توهين أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر، أو توهين أو إحباط تمتعها بهذه الحقوق أو ممارستها لها، بصرف النظر عن حالتها الزوجية وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل.

• **المادة 2:** تتعهد الدول بالقيام بما يلي:

- إدماج مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في دساتيرها الوطنية أو تشريعاتها المناسبة الأخرى، إذا لم يكن هذا المبدأ قد أدمج فيها حتى الآن، وكفالة التحقيق العملي لهذا المبدأ من خلال التشريع وغيره من الوسائل المناسبة.

- اتخاذ المناسب من التدابير، تشريعية وغير تشريعية، بما في ذلك ما يناسب من جزاءات، لحظر كل تمييز ضد المرأة.

- فرض حماية قانونية لحقوق المرأة على قدم المساواة مع الرجل، وضمان الحماية الفعالة للمرأة، عن طريق المحاكم ذات الاختصاص والمؤسسات العامة الأخرى في البلد، من أي عمل تمييزي.

- الامتناع عن مباشرة أي ممارسة تمييزية ضد المرأة، وكفالة تصرف السلطات والمؤسسات العامة بما يتفق وهذا الالتزام.

- اتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة من جانب أي شخص أو منظمة أو مؤسسة.

- اتخاذ جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريعي منها، لتغيير أو إبطال القائم من القوانين والأنظمة والأعراف والممارسات التي تشكل تمييزاً ضد المرأة.

• **المادة 4:** لا يعتبر اتخاذ الدول الأطراف تدابير خاصة مؤقتة تستهدف التعجيل بالمساواة الفعلية بين الرجل والمرأة أو حماية الأمومة تمييزاً بالمعنى الذي تأخذ به هذه الاتفاقية.

• **المادة 5:** إتخاذ جميع التدابير المناسبة لتغيير الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة، من أجل القضاء على كل الممارسات القائمة على الاعتقاد بكون أي من الجنسين أدنى أو أعلى من الآخر، أو على أدوار نمطية للرجل والمرأة.

• **المادة 7:** إتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامّة للبلد، وبوجه خاص تكفل للمرأة، على قدم المساواة مع الرجل، الحق في:
- التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة.

- المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وفي تنفيذ هذه السياسة، وفي شغل الوظائف العامة،
وتأدية جميع المهام العامة على جميع المستويات الحكومية،

- المشاركة في أية منظمات وجمعيات غير حكومية تهتم بالحياة العامة والسياسية للبلد.

• **المادة 10:** إتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة لكي تكفل لها حقوقاً مساوية لحقوق الرجل في ميدان التربية.

• **المادة 12:** إتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان الرعاية الصحية من أجل أن تضمن لها، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة، الحصول على خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك الخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة.

• **المادة 13:** إتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المجالات الأخرى للحياة الاقتصادية والاجتماعية لكي تكفل لها، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة نفس الحقوق.

• **المادة 14:** إتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المناطق الريفية لكي تكفل لها، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة، أن تشارك في التنمية الريفية وتستفيد منها.

• **المادة 16:** إتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات العائلية، وبوجه خاص تضمن، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة:

- نفس الحق في عقد الزواج.

- الحق في حرية اختيار الزوج، وفي عدم عقد الزواج إلا برضاها الحر الكامل.

- نفس الحقوق والمسؤوليات أثناء الزواج وعند فسخه.

ثانياً: الممارسات الاجتماعية والثقافة الباكستانية

1. البردة (الستارة التي تحجب النساء)

البردة وتعني الستار، هي الكلمة الأكثر شيوعاً لوصف نظام عزل النساء وفرض السيادة. هي معايير توضع للمرأة في جنوب آسيا، ولا سيما باكستان والهند.

فالبردة عبارة عن عباءة كبيرة واسعة فضفاضة تكسو المرأة من قمة رأسها إلى أخمص قدميها بحيث لا يظهر منها شيء مطلقاً، أما عند الوجه فقد أعدت ثقوب صغيرة جداً كثقوب (الناموسية) في مواجهة العين حتى يمكنها أن ترى الطريق وهي تسير. ترتدي غالبية نساء هذه البردة في باكستان حتى اليوم، حيث تلبسها المرأة عند خروجها من المنزل إلى السوق أو إلى الطبيب أو إلى المستشفى، ذلك لأن تقاليد المرأة في باكستان لا تسمح بخروجها إلا لأمر هام جداً لا يمكن قضاؤه وهي في منزلها.

ويبدأ ارتداء البردة في سن مبكرة، إذ لا تكاد الفتاة تبلغ الثالثة عشرة من عمرها حتى يُلزمها أهلها بارتداء البردة، وإذا ارتدتها فإنها غالباً لا تخلعها إلا بعد موتها. ورغم ذلك، فهناك سيدات لا تزال البردة تمنعهن من الخروج أو الظهور، وهناك فتيات وسيدات يقمن بجميع ما تقوم به المرأة الغربية. ويتم اتباع قواعد البردة في العديد من المجتمعات المحلية في باكستان وتمارس بطرق مختلفة اعتماداً على التقاليد العائلية والمنطقة والطبقة الاجتماعية ومكان الإقامة إذا كان في الريف أو الحضر.

2. زواج الفتيات القاصرات في باكستان

3.3% من الفتيات يتزوجن دون سن 15 عاماً، بينما 18.3% من الفتيات المتزوجات دون سن 18، وهو ما يمثل نسبة أعلى بكثير من عن زواج الفتيان دون سن 18 والتي تقدر بحوالي 4.7% من الفتيان في جميع أنحاء البلاد الذين تزوجوا دون سن 18 عاماً، ويمثل زواج الأطفال نسب أعلى بشكل ملحوظ في المناطق القبلية، حيث أن هناك حوالي 35% من جميع حالات زواج الأطفال في البلاد.

ورغم تصديق باكستان على اتفاقية حقوق الطفل في عام 1990، وتعهدتها بالالتزام بحماية حقوق الأطفال، وكذلك القضاء على زواج الأطفال، فضلاً عن سن قانون منع زواج الأطفال، الذي يُجرّم

الزواج للفتيات تحت سن الـ 16 سنة، ولكن زواج القاصرات لا يزال يمثل مشكلة في أجزاء عدّة من باكستان، خاصّة في المناطق الريفية، وينتشر هذا الزواج من أجل حل الخلافات بين القبائل والعائلات المختلفة، او بسبب الفقر الذي تعانيه العائلة، ما دفع ناشطون باكستانيون للمطالبة برفع الحد الأدنى لسن الزواج من 16 عامًا إلى 18 عامًا في جميع أنحاء البلاد، باستثناء إقليم السند الجنوبي حيث يبلغ سن الزواج 18 عامًا.

وأبرز مثال على ذلك، الزواج الأخير بين النائب عن جماعة علماء الإسلام Maulana Salahuddin Ayubi، البالغ من العمر 64 عامًا، وفتاة دون السن القانونية تبلغ 14 عامًا في باكستان، الذي أثار غضبًا كبيرًا في جميع أنحاء البلاد، ودفع نشطاء حقوق الإنسان إلى حثّ الحكومة على اتخاذ إجراءات أقوى ضد زواج الأطفال.

3. زواج الشغار، هو عرف قبلي يتم فيه مساومة العرائس بين قبيلتين من أجل تزويج الأبن ولكن لا بد في أن يكون له أيضا ابنة لتزويج في المقابل وإذا لم يكن هناك ابنة لتبادل في المقابل يمكن لابنة العم أو أحد أقارب أيضا القيام بذلك. وعلى الرغم من أن الشريعة الإسلامية تتطلب موافقة كلا الشريكين على الزواج إلا أن غالبا ما تضطر النساء في باكستان إلى الزيجات المدبرة من قبل آبائهن أو زعماء القبائل. الشغار هو الزواج الأكثر شيوعا في المناطق الريفية في شمال غرب وغرب باكستان ويُعرف باسم "واتا ساتا".

4. المهر، تُمارس عادة المهر في باكستان كما هو الحال أيضًا في الأجزاء الأخرى من جنوب آسيا، ويُسمى إعطاء المهر جاhez Jahez، وهو جزء من الثقافة، كما أنه في أكثر من 95% من الزيجات في كل منطقة من باكستان تنطوي على نقل المهر من عائلة العروس إلى عائلة العريس، ولكن في كثير من الأحيان، تؤدي النزاعات المتعلقة بالمهر إلى العنف الذي قد يصل إلى القتل، إذ إن هناك أكثر من 2000 وفاة سنويًا بسبب المهور، كما تتجاوز معدلات وفاة النساء السنوية 2.45 حالة وفاة لكل 100,000 امرأة بسبب العنف المتعلق بالمهر، فلدى باكستان أكبر عددًا من الوفيات بسبب المهور.

ولذلك يُعتبر المهر سببًا رئيسيًا في جرائم العنف ضد المرأة، التي تشمل التعذيب، والعنف الأسري (مثل الإيذاء الجسديّ أو العاطفيّ أو الجنسيّ)، والإيذاء النفسيّ، الذي قد يدفع العروس للانتحار، وقد تصل للقتل في بعض الحالات.

5. الزواج من القرآن

يُعرف عن باكستان أن لها العديد من الانحرافات في التفكير والآراء بناءً على مرجعيات واهية تجاه المرأة، حيث تتعرض المرأة الباكستانية لكل أشكال العنف، خاصة فيما يتعلق بمسألة الزواج. ولعل أبرز وأغرب نوع للزواج في باكستان هو زواج الفتاة من القرآن، ويتعدى هذا التقليد حدود العقل والمنطق ضارباً بهما عرض الحائط، حيث يأتي الأب إلى ابنته، ويضع المصحف بين يديها، ويقول لها أنها أصبحت الآن متزوجة هذا الكتاب، ويطلب منها أن تُقسم على أنها لن تُفكر في الزواج من شخص آخر، فتضطر الفتاة على الموافقة خوفاً من أن تتعرض إلى أي شكل من أشكال العنف قد يودي بحياتها، وبناءً على هذا الزواج، لا تغادر الفتاة المنزل مُطلقاً، كما أنه إذا جاءت السيدات إلى المنزل لا تخرج الفتاة لهن، ويكون دور الفتاة هو القيام بترتيب المنزل والعناية به فقط. ويُعد الهدف الرئيسي من تزويج الفتاة بالقرآن هو جلب المال، حيث يعلم أبناء قبيلتها من الذكور أنه بمجرد تزويج الفتاة بالقرآن ينبغي عليهم أن يعطوها حصصاً من الأراضي والممتلكات، لذلك تلجأ العديد من الأسر إلى إعلان أن ابنتهم متزوجة من القرآن، هذا وتُقدر هذه الحالات بالآلاف في إقليم السند، ولكن يصعب على السلطات معرفة الضحايا جراء هذا الزواج، والجدير بالذكر أن هذا الزواج غير مُعترف به قانونياً نظراً لكونه مخالف للشريعة الإسلامية.

6. جرائم الشرف

هي قتل الشخص المشتبه قيامه بعلاقة غرامية غير مشروعة، ويُعرف هذا التصرف في السند وبلوشستان بـ "كارو كاري"، إلا أنه يتم التعامل معها في باكستان بشكل مختلف، إذ يتم الإبلاغ عن العديد من حالات جرائم الشرف ضد النساء اللاتي يتزوجن ضد رغبة أسرهم أو الذين يسعون إلى الطلاق أو اللاتي تعرضن للاغتصاب. ولذلك، تُعد الغالبية العظمى من ضحايا هذه الجرائم من النساء، إلا أن العقوبات التي صدرت بحق القتلة متساهلة جداً، ما دفع الحكومة إلى إقرار قانون يساوي مجرمي كارو كاري بمرتكبي جرائم قتل، كما أنه سد الثغرات التي كانت تسمح لمرتكبي جرائم الشرف بتجنب العقاب من خلال أخذ صفح من أحد أفراد الأسرة، فضلاً عن إصدار مجلس العلماء الباكستاني مؤخراً فتاوى تستنكر جرائم الشرف بعد أن كانت الهيئات الدينية تأخذ موقفاً مُعادياً للمرأة في هذا الشأن، حيث لا تسمح لضحايا الاغتصاب باستخدام أدلة الحمض النووي.

ثالثاً: أمثلة على الجرائم ضد المرأة الباكستانية:

(1) في عام 2016، تعرضت الفتاة خديجة للطعن 23 مرة، على يد صديق لها بعد انفصالهما، في شارع يغصّ بالمارة في مدينة لاهور، وقد حُكم على مهاجمها بسبع سنوات، ولكن الحكم خُفّف بعد ذلك إلى سنتين فقط، وفي عام 2018، برأت محكمة استئناف لاهور المهاجم نهائياً، مستندة في حكمها إلى أنه لا يمكن الاعتماد على أقوال الضحية وحدها، ولكن بعدما أعادت المحكمة العليا إجراءات المحاكمة مرة أخرى، أُطلق سراح المهاجم في 17 يوليو، قبل ثلاثة أيام فقط من جريمة قتل نور مقدم.

(2) في 20 يوليو 2018، تعرضت الفتاة نور مقدم، البالغة من العمر 27 عامًا، إلى الاغتصاب والقتل على يد أحد أفراد دائرة أصدقاء أثرياء كانت تنتمي إليها، وبحسب تحقيقات الشرطة، كانت نور قد ظلت رهينة مدة يومين لدى شخص تعرفه يدعى زاهر جعفر، سليل إحدى العائلات الثرية في باكستان، وحاولت نور الفرار والهرب مرتين على الأقل، وفي اللقطات، تظهر نور وهي تحاول القفز من نافذة في الطابق الأول، لكنها سُحبت إلى داخل المنزل، حيث تعرضت للتعذيب، والاعتصاب، والقتل، قبل قطع رأسها، والسبب وراء هذه الجريمة هو رفض نور الزواج من زاهر، ما دفع ناشطو حقوق الإنسان إلى المطالبة بحق نور القانوني، وبإصلاح نظام العدالة الجنائية في باكستان.

(3) في عام 2019، قُتل ما لا يقل عن أربعة صحفيين ومدونين بسبب تغطيتهم الصحفية، وكان من بينهم الصحفية أروج إقبال، وهي امرأة قُتلت بالرصاص في لاهور أثناء سعيها لإطلاق جريدها المحلية، كما أنه في 5 سبتمبر 2020، قُتلت الصحفية شاهينا شاهين برصاص مجهولين في كيش بمنطقة بلوشستان.

(4) في 8 ديسمبر 2021، ألقت الشرطة الباكستانية القبض على خمسة رجال جردوا أربع نساء من ملابسهن علانية وصوروهن، في حادث وقع في منطقة فيصل آباد بإقليم البنجاب، المركز الصناعي في البلاد، وبحسب تحقيقات الشرطة، فإن مجموعة من أصحاب المتاجر تبلغ خمسة رجال جردوا أربع نساء من ملابسهن، وجرهن في سوق مزدحم أثناء ضربهن وسط مزاعم بالسرقة من المتاجر.

(5) في فبراير 2022، أُطلق سراح شقيق نجمة على الشبكات الاجتماعية والتي لُقبت بـ"كيم كارداشيان الباكستانية" كان محكوما بالسجن مدى الحياة منذ 2019، بعد أيام على تبرئته من تهمة قتلها في جريمة "شرف" سنة 2016، على ما أعلن محاميه.

(6) في 10 مارس 2022، ألقت السلطات في باكستان القبض على أب للاشتباه في قيامه بقتل طفله البالغة من العمر سبعة أيام رمياً بالرصاص، لأنه أراد أن يكون مولوده الأول صبياً، وبحسب تحقيقات

الشرطة، فإن الطفلة المولودة حديثاً وتُدعى جنات أُطلق عليها النار خمس مرات داخل منزلها في مدينة ميانوالي بوسط البلاد، والأب المشتبه به يُدعى شهزيب خان.

(7) في 28 ديسمبر 2022، أطلقت محكمة أدني مرتبة في منطقة بونر في إقليم خيبر بختونخوا، سراح مغتصب تزوج ضحيته، بموجب تسوية تمت بواسطة مجلس أعيان في شمال غرب البلاد، وذلك بعدما قد حكمت على المغتصب دولات خان، البالغ من العمر 25 عامًا، بالسجن مدى الحياة في مايو، إثر اغتصابه امرأة صماء

(8) أُلقت القوات الباكستانية القبض على أخ قتل شقيقته لأنها تحددت إرادته بمشاركتها في اقتراع محلي مع انه منعها من ذلك، وبحسب تحقيقات الشرطة، فإن الحادث وقع في مدينة تاكسيلا على بعد 25 كيلومترًا عن غرب إسلام آباد، وقد ثار غضب الأخ دانيش علي، البالغ من العمر 20 عامًا، من شقيقته آصفه نورين، البالغة من العمر 32 عامًا، وتعمل كمدرسة، لأنها لم تتبع تعليماته وأصرت على الاقتراع، ما دفعه لإطلاق النار على نورين من مسدسه، وأرداها فورًا في المنزل العائلي،

(9) تم قتل زوجة حامل من قبل أهلها الغاضبون لأنها تزوجت دون موافقتهم، قال شهود والشرطة إن فرزانة إقبال (25 عامًا) قتلت على أيدي عدد من المهاجمين كان من بينهم والدها، لأنها أحببت محمد إقبال بدلا من ابن عمها الذي وقع عليه اختيار الأسرة للزواج منها.

رابعاً: تعليم المرأة الباكستانية

هناك مثل إفريقي يقول "إذا علمت رجلاً، فأنت تعلم الفرد، ولكن إذا علمت امرأة، فأنت تعلم أمة"، إلا أن باكستان تعتقد لإدراك مدى أهمية تعليم الفتيات، سواء بالنسبة للأسرة أو الدولة بأسرها، ولا تزال مقصرة في مكافحة التمييز التي تتعرض له المرأة، خاصّة في مجال التعليم، إذ إن هناك نحو 13 مليون فتاة خارج المدارس.

وتحتل باكستان المرتبة الثانية من حيث معدل الأمية في جنوب آسيا بعد أفغانستان، المرتبة 150 من بين 188 دولة حول العالم، كما أن معدل القدرة على القراءة والكتابة بين الذكور الباكستانيين هو 68%، مقارنةً بـ 45% للإناث. وبالمثل، هناك فجوة كبيرة بين المناطق الحضرية والقروية من حيث معدلات محو الأمية، حيث تبلغ معدلات محو الأمية 74%، و46% على التوالي. والأكثر من ذلك، تُعد أفغانستان وباكستان الدولتين الوحيدتين في المنطقة اللتين يستمرّ فيهما هذا التباين بين الأجيال الشابة.

باكستان لديها مشكلة المساواة في التعليم، وأبرزها من حيث الجنس. وهذا ليس مفاجئاً بالنظر إلى أن 22.5 مليون طفل في باكستان خارج المدرسة، وتشكل الفتيات أغلبية. وفقاً للأرقام الأخيرة، يبدو أن الوضع قد تحسن - خاصة في المناطق الحضرية حيث يوجد المزيد من المساواة بين الجنسين بين الفتيان والفتيات. ومع ذلك، فإن الالتحاق بالمدرسة لا يترجم تلقائياً إلى أداء. على سبيل المثال، يمكن فقط 38% من الفتيات مقارنة بـ 46% من الأولاد قراءة 3 جمل أساسية على الأقل باللغة الأردية أو لغة محلية. وبالمثل، فإن 36% فقط من الفتيات مقارنة بـ 43% من الفتيان يمكنهم إكمال مسألة طرح مكونة من رقم واحد على الأقل، لكن المقاييس الخاصة بإمكانية الوصول ومحو الأمية أو الحساب الأساسي لا تخدم سوى سطح مشكلة أعمق بكثير.

وتواجه باكستان بعض التحديات التي تعيق وصول الفتيات إلى التعليم، منها:

1. وجود بعض الحواجز الثقافية السائدة التي لا تشجع الفتيات على السعي للحصول على التعليم، وأن المرأة تلعب دوراً إيجابياً داخل حدود المنزل إلى الاعتقاد بأن تعليم المرأة لا قيمة له.
2. الزواج المبكر، حيث بعد الزواج تتعرض المرأة الباكستانية لضغوط مجتمعية شديدة تمنعها من مواصلة تعليمها. 21 في المائة من الفتيات يتزوجن في سن 18 ، بينما يتزوج 3 في المائة بحلول عيد ميلادهن الخامس عشر. تنخفض فرص الفتاة في أن تصبح عروساً طفلة بنسبة 3.4 في المائة لكل عام تكمل فيه تعليمها الثانوي. يعمل المسؤولون الحكوميون حالياً على رفع السن القانوني للزواج إلى 18 عاماً في محاولة لحماية هؤلاء الفتيات.
3. معاناة بعض المناطق الريفية والحضرية من الفقر المدقع، وندرة المعلمين، فضلاً عن غياب التعليم الجيد، ما يزيد من معاناة الفتيات اللاتي يعشن في هذه المناطق، فمثلاً: يوجد ما يقرب من 150.000 فتاة خارج المدرسة في منطقة لاهور، كما أن النساء في بلوشستان يُجبرن على إنجاب الأطفال من أجل أزواجهن والبقاء داخل منازلهم، ولذلك، فإن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الإناث يبلغ 15 و25%.
4. في المناطق النامية، تكون مدارس الفتيات بعيدة عن منازلهم، ولا تستطيع العديد من العائلات تحمل نفقات سفر أطفالهم، كما أن الفتيات يعشن في خوف بسبب السياسة

المتطرفة، إذ فجرت جماعات مسلحة في KPK آلاف المدارس لأنها ضد تعليم المرأة، ووجهت تهديدات للعديد من الحكومات ومدرسة الفتيات الخاصة بوقف تعليم الفتيات. 5. تدني البنية التحتية للتعليم، فالعديد من المدارس لديها تعليم ابتدائي فقط، لذلك يقتصر التعليم على هذا المستوى لأن الفتيات غير قادرات على السفر لمسافات طويلة للاتحاق بالمدرسة الثانوية.

6. التحديات المهنية للمرأة، هذه أيضًا مشكلة أخرى مدروسة لتعليم الإناث في باكستان. بعد الانتهاء من الدبلوم أو الدرجة، يتقدم الطالب في حياته المهنية. في هذه المرحلة، يتعين على الفتيات أيضًا مواجهة المشكلات. هناك فرص عمل أقل ورواتب أقل ووظائف أقل وتحديات أخرى. من المؤكد أن مثل هذه المواقف ستثني الفتيات عن السفر إلى وجهاتهن. حكومية. مهنة العمل.

خامساً: حق المرأة الباكستانية في العمل

تبلغ نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة في باكستان 20 في المائة، وهي واحدة من أدنى المعدلات في جنوب آسيا وعلى مستوى العالم. يحد انخفاض مستويات التعليم، وتحديات التنقل، والأعراف الجنسانية من دخول المرأة إلى القوى العاملة الرسمية والاحتفاظ بها، وبالتالي فإن نسبة كبيرة من العاملات ممثلات في القطاع غير الرسمي كعاملات في المنزل.

هناك 4.4 مليون امرأة وطفل عاملين في باكستان ، منهم 3.6 مليون امرأة يؤدون أعمالاً مدفوعة الأجر من منازلهم أو في أماكن أخرى من اختيارهم، حيث يعملون بشكل أساسي كعاملين مستقلين يشاركون في سلاسل الإنتاج والتصنيع لصنع منتجات مثل المنسوجات والسلع الجلدية أو تربية الماشية للزراعة والمنتجات الثنائية. و بسبب الثغرات في البيانات المتاحة، من المحتمل أن تمثل التقديرات ناقصًا الحجم الحقيقي للعمل من المنزل.

بالإضافة إلى ذلك ، فإن 10 في المائة فقط من العاملين غير الزراعيين في القطاع الرسمي الخاص هم من النساء. ان مشاركة المرأة في القوى العاملة آخذة في الانخفاض. فقد انخفض من 24% في عام 2016 إلى 22% في عام 2021 وهو أقل بكثير من معدلات البلدان ذات مستويات الدخل المماثلة. وبالمقارنة مع ذلك فإن معدل المشاركة في القوى العاملة للرجال يبلغ 83% ، مما يشير إلى

واحدة من أعلى الفجوات بين الجنسين في معدل المشاركة في القوى العاملة. حتى بين النساء ذوات المستوى التعليمي العالي ، فإن المشاركة في القوى العاملة منخفضة ، حيث أن 25 ٪ فقط من النساء الباكستانيات حاصلات على شهادة جامعية.

تؤدي مشاركة المرأة المنخفضة في القوى العاملة إلى خسارة كبيرة محتملة في الإنتاجية. إن انخفاض مشاركة المرأة الباكستانية في القوى العاملة هو عكس الاتجاهات العالمية حالياً. حيث إن متوسط الفجوة العالمية بين معدلات مشاركة الذكور والإناث في القوى العاملة أخذ في الانخفاض حيث تحاول البلدان تمكين المرأة من خلال توظيف أجور أفضل وضمان مساهمتها في النمو الاقتصادي والازدهار.

أسباب تدني نسبة المشاركة في القوى العاملة.

-العوائق المعيارية: الزواج والتنقل والسلامة والمواقف

هناك علاقة عكسية بين الزواج ومشاركة المرأة في القوى العاملة حتى بعد تأثير العوامل الأخرى ذات الصلة مثل التعليم أو الإقامة في المناطق الحضرية والريفية والمقاطعات. ربما ذلك بسبب الضغط لإعالة أسرة متنامية ، فقد يجلب الزواج قيوداً مثل المسؤوليات المتزايدة لرعاية الأطفال والأعمال المنزلية ، فضلاً عن القيود المتزايدة على التنقل والقدرة على اتخاذ قرارات مستقلة..

-القيود على التنقل

يرتبط القيد على التنقل أيضاً بقدرة المرأة على المشاركة في القوى العاملة. وفقاً لمسح مهارات العمل لعام 2019 ، يمكن لـ 30 ٪ فقط من النساء الذهاب إلى الأسواق المحلية أو المرافق الصحية المحلية وحدها ، بينما قالت 13 ٪ إنهن لم يذهبن أبداً إلى المرافق الصحية المحلية. هذا النقص في قدرة النساء على الحركة يحد من مرونتهن في السفر إلى العمل ومزاولة الأعمال التجارية ، مما يؤثر على مشاركتهن في القوى العاملة.

ولذلك النساء القادرات على الذهاب إلى الأسواق المحلية بمفردهن أو برفقة النساء هن أكثر عرضة للانضمام إلى القوى العاملة. وفقاً لـ FLFP 2018 ، فإن 17 ٪ من النساء اللواتي يستطعن السفر

إلى الأسواق المحلية بمفردهن هن من القوى العاملة مقارنة بـ 9% من النساء اللواتي أبلغن أنهن لا يمكنهن الذهاب إلى السوق مطلقاً.

-مخاوف تتعلق بالسلامة

يرتبط مفهوم الأمان ارتباطاً وثيقاً بالتنقل عندما يكون المرء في الخارج. يبدو أن هذا التصور مهم عندما يتعلق الأمر بالمشاركة في القوى العاملة. 17% من النساء اللاتي يشعرن بالأمان أثناء السير بمفردهن خارج مجتمعاتهن أو أحيائهن هن أكثر عرضة للعمل من 11% اللاتي لا يشعرن بالأمان. تقسر كل من المخاوف المتعلقة بالسلامة والافتقار إلى الحركة سبب تفضيل النساء في باكستان للعمل من المنزل.

بينما كافحت النساء المتعلقات لدخول القوى العاملة والبقاء فيها، واجهت النساء نوات المستويات التعليمية المنخفضة قيوداً أكثر. وقد دل ذلك على وجود فجوات في تطلعاتهم ونقص المعرفة بالفرص. اضطرت العديد من النساء إلى ترك المدرسة بسبب مخاوف تتعلق بالسلامة أو القيود المالية، بينما تخشى أخريات مقاومة الأسرة والمجتمعات.

-قيود الأسرة

83% من النساء اللواتي لا يعملن خارج منازلهن يذكرن أن الأعمال المنزلية هي السبب الرئيسي لعدم العمل. حيث تعيق مجموعة من الأعمال المنزلية ومسؤوليات رعاية الأطفال قدرة المرأة على العمل خارج المنزل، وذلك حتى في المناطق الحضرية. بينما لو مُنح للمرأة المرونة من حيث ساعات العمل، فإن العمل من المنزل يحد من نوع الوظائف التي يمكن للمرأة أن تأخذها، مما يؤثر سلباً على ارتقائها ودخلها.

-المواقف تجاه عمل المرأة خارج المنزل والتواصل

يبدو أن المواقف تجاه النساء العاملات خارج المنزل مواتية إلى حد ما. المرأة الحضرية أكثر دعماً للمرأة العاملة من المرأة الريفية. كما يوجد عامل رئيسي آخر هو أهمية الشبكات ومجموعات الدعم للنساء التي يمكن أن تساعدن في العثور على مرشدين وفرص عمل أفضل.

-المضايقات في أماكن العمل

التحرش الجنسي في مكان العمل منتشر في باكستان. في كراتشي، التي يُعتقد عمومًا أنها المدينة ذات الأعراف الاجتماعية الأكثر ملاءمة لعمل المرأة، ذكرت 96% من المستجوبات في دراسة عن 10 مؤسسات خاصة و10 مؤسسات عامة أنهن تعرضن أو زملائهن للتحرش الجنسي في مكان العمل، وبالتالي يمكن جعل فرص العمل الحالية أكثر قبولًا للنساء في باكستان من خلال تحسين بيئة مكان العمل.

يهدف قانون الحماية من التحرش بالمرأة في مكان العمل (المعدل) لعام 2022، الذي صاغته الوزارة الاتحادية لحقوق الإنسان (MoHR)، إلى ضمان وتسهيل زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة؛ ومع ذلك، فإن 10% فقط من الناس على دراية بالقوانين و2% فقط من المنظمات نفذت هذه السياسة.

-نقص التعليم والمهارات

في باكستان، يعد معدل الإلمام بالقراءة والكتابة المنخفض، خاصة بالنسبة للفتيات مقلًا. وفقًا لتعداد السكان، حيث يبلغ معدل معرفة القراءة والكتابة الحالي للإناث 36%، يضاعف من معدل التسرب من المدرسة الثانوية. من المثير للدهشة، أنه بدءًا من 33% من الالتحاق بالمدرسة الابتدائية، فإن الالتحاق بـ6.59% فقط على مستوى المدرسة الثانوية، وانخفض إلى 1.2% على مستوى الشهادة الجامعية. وهذا يقلل من فرص ظهور المرأة في مناصب قيادية في الهيكل السياسي وكذلك قيادة الأعمال وكبار المديرين التنفيذيين.

سادسًا: صحة المرأة الباكستانية

يعتبر مستوى صحة المرأة في باكستان من بين أدنى المعدلات في العالم ويقارن بشكل سلبي بمستوى صحة المرأة في دول جنوب آسيا المجاورة. في باكستان، حيث تموت امرأة واحدة من بين كل 38 امرأة لأسباب تتعلق بالحمل. وتعكس هذه الأرقام شكلاً منتشرًا من العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي لا يعمل من خلال العمل ولكن من خلال إهمال احتياجات الرعاية الصحية للمرأة. باكستان مجتمع يهيمن عليه الذكور حيث يتمتع عدد قليل جدًا من الإناث بحقوق الإنسان الأساسية وممارسة الوصول الأساسي والحقوق في الحصول على الفرص. هذا صحيح أكثر في قطاع الصحة، حيث عادة ما تمر مشاكل صحة المرأة دون أن يلاحظها أحد. علاوة على ذلك، هناك

نقص في عدد الطبيبات في المدن والقرى الصغيرة وهو ما يعدّ ما يعدّ قمة الجهل بقضايا صحة المرأة في باكستان".

ومن ثم، تواجه النساء في سن الإنجاب (15-49 سنة) في كل من المناطق الحضرية والريفية حواجز متعددة في الوصول إلى حقوقهن الإنجابية بسبب نقص الوعي أو نقص مرافق الرعاية الصحية أو حتى بسبب وصمة العار الاجتماعية والثقافية التي تحدد حدود المرأة. وكما أشار تقرير للبنك الدولي، إن "ارتفاع الخصوبة وضعف صحة المرأة لا يؤدي فقط إلى الحد بشكل خطير من عدد الأسرة والقدرة الإنتاجية في باكستان، ولكن أيضًا من إمكانات التنمية في المستقبل".

في جلسة مؤتمر أسماء جهانجير حول "السكان وتنظيم الأسرة والحقوق الإنجابية"، دعا المتحدثون إلى إعطاء الأولوية للرعاية الصحية للنساء الباكستانيات. كما أشارت زيبا ساتار، مديرة التحكم في السكان في البلد، "توجد المرأة في قلب تنظيم الأسرة، وإذا لم تُمنح المرأة حقوق منع الحمل، فهناك نقص في النية لتقديم هذه الخدمات وتحقيق الأهداف".

ومع ذلك، تظل صحة المرأة قضية حاسمة للبلاد. وفقًا لمنظمة الصحة العالمية، حيث تتجاوز صحة المرأة مجرد الاعتلالات الطبية. العديد من الأسر، لا تتلقى النساء تغذية كافية، وتحجم العائلات بشدة عن اصطحاب الإناث من عائلاتهن إلى طبيب ذكر.

سابعاً: الريف مقابل الحضارة

يختلف كمية النساء اللواتي يحضرن إلى المدرسة من الحضر والريف بشكل جذري، وكما أن تعليم النساء يرتفع يومياً، وآباء الفتيات الذين يعيشون في الحضارة أكثر تقبلاً لتسجيل فتياتهم في المدارس وحتى تشجيعهن لإكمال المهنة. وملمين أكثر بحقوقهن، مما يجعلهن أكثر تحفيزاً للوقوف من أجل تعلمهن، وهؤلاء المتحضرين يقرون بأهمية التعليم. وغالباً ما يتم إلحاق الفتيات اللواتي يعشن بالمناطق المتحضرة بمدارس خاصة لتعليم أفضل، وكما يحصلن على الكثير من الفرص التعليمية، ومحاطات بالأشخاص المتعلمين أيضاً وليس هناك من يمنعهم من الدراسة أو يحطمهن. عكس النساء في الريف، فهن محبطات من الذهاب للمدرسة، فأغلبيتهن مولودات بين عائلات محافظة وتعليم قليل. فيجب عليهن العمل أكثر من نساء الحضر إذ لا تمتلكن الدعم. وإن قبل آباؤهن التعليم فلا يستطعن الذهاب

إذ أغلبيتهن فقراء ولا يتحملن دفع النفقات، ولا تذهبن إلى المدارس في المناطق الريفية في باكستان إذ أنه غير مقبول اجتماعياً. وتميل هذه العوائل الأكثر تقليدية متوقعين من النساء المكوث في المنزل وحتى عند ذهاب الرجال للعمل، وكما أنهن مقيدات في المناطق الريفية إذ ربما لعدم توفر المدارس في مناطقهن أو يسافرن لمسافات بعيدة للدراسة.

ثامناً: تأثير التغير المناخي علي نساء باكستان

تمثل النساء نحو 80% من المرشدين بسبب تغير المناخ، وفق إحصائيات تقرير للأمم المتحدة، مما يجعلهن أكثر عرضة للعنف.

تغير المناخ يمثل تهديد كبير تتعرض له النساء والفتيات، وله آثار بعيدة المدى على الأشكال الجديدة والقائمة من عدم المساواة بين الجنسين"، إن العواقب التراكمية والجنسانية لتغير المناخ والتدهور البيئي تنتهك جميع جوانب حقوق النساء والفتيات، حيث تُظهر الأدلة الناشئة أن الآثار السلبية لتغير المناخ على الصعيد العالمي تؤدي إلى تفاقم جميع أنواع العنف الجنساني ضد النساء والفتيات، بدءاً من العنف الجسدي والنفسي إلى العنف الاقتصادي، وكل ذلك مع الحد من توافر وفعالية آليات الحماية وزيادة إضعاف الإمكانيات لمنع العنف".

حيث أدى تغير المناخ إلى تغير سمات الطقس بشدة في جنوب آسيا، وتمثل باكستان نموذجاً واضحاً لتلك التغيرات، إذ تعاني من فيضانات خلال السنوات الأخيرة، كان آخرها في سبتمبر 2022، والتي وصفتها منظمات بيئية ومعنية بالكوارث الطبيعية، وبأنها الأسوأ على الإطلاق في البلاد.

وتسببت الفيضانات الأخيرة في باكستان بمصرع أكثر من 1000 شخص، وفقد ملايين منازلهم. وارتفع عدد الضحايا لما يقرب من 1500 شخص، وفقد ملايين منازلهم. وتتطلع السلطات لتعزيز جهود الإغاثة لدعم الملايين الذين تضرروا من جراء الكارثة.

_ ومثالاً على ذلك أنه تسببت الأمطار الموسمية التي لم تشهد باكستان مثيلاً لها منذ عقود، بحدوث فيضانات اجتاحت ثلث مساحة البلاد هذا الصيف. ففي قرية باستي أحمد الدين الباكستانية الصغيرة، حيث يواجه سكان الواقع الجديد دمار منازلهم وحياتهم. ويتهدد المرض والمجاعة سكان قرية باستي أحمد التي غمرتها الفيضانات ولا يمكن الوصول إليها إلا بالقوارب بعد هطول الأمطار الموسمية الغزيرة. غير أنهم رفضوا مناشدات لإخلائها لدى حصول الكارثة. وشرح بعض السكان هذا بأن مغادرة

المنازل للجوء إلى مخيم للنازحين يعني أنّ نساء القرية سيختلطن برجال غرباء، الأمر الذي سيعدّ إهانة لـ"شرفهن". ولم تملك نساء باستي أحمد الدين رأياً في هذا القرار.

ولقد طلب منهم العديد من عمّال الإغاثة الذين قدّموا لمساعدة القرية، المغادرة، ولكن بدون جدوى. وقال محمد أمير وهو من أحد سكان القرية "نحن بلوش. البلوش لا يسمحون لنسائهم بالخروج"، في إشارة إلى المجموعة العرقية التي تشكل غالبية في القرية. ويضيف "يفضّل البلوش الموت جوعاً على أن يتركوا عائلاتهم تخرج".

وتقول شيرين بيبي البالغة من العمر 17 عاماً رداً على سؤال عمّا إذا كانت تفضّل البقاء آمنة في مخيم على أرض جافة، إنّ "كبار القرية هم الذين يتّخذون القرار".

في المناطق الريفية في باكستان التي غالباً ما تكون محافظة بشدّة، يتحكّم نظام ذكوري قائم على مفهوم "الشرف" بحياة المرأة، وفي المواقف اليائسة مثل الوضع الحالي الذي سبّبته الفيضانات يمكن أن تجد النساء أنفسهن محرومات تماماً من الطعام أو الرعاية.

ويرى أعيان القرية - وكلّهم من الرجال - أنه ليس من المقبول أن تخرج النساء إلّا في حالات "الطوارئ"، أي في حال مواجهة مشكلة صحية خطيرة مثلاً، ولا تعد الكوارث الطبيعية من الأسباب الوجيهة. ويؤكّد مريد حسين، وهو أحد الأعيان، أنه لم يتمّ إجراء أحد خلال الفيضانات الكبرى التي اجتاحت البلاد في العام 2010.

ويقول "لم نغادر القرية في حينها"، مضيفاً "لن نسمح لنسائنا بالخروج. لا يمكنهن البقاء في تلك المخيمات. إنها مسألة شرف".

تاسعاً: تمكين المرأة في باكستان.

مستوى التمكين الاجتماعي

ظل تمكين المرأة على الدوام مسألة متنازع عليها في الوسط الاجتماعي والديموغرافي والثقافي المعقد للمجتمع الباكستاني. تحتل النساء مرتبة أدنى من الرجال في جميع مؤشرات التنمية البشرية الحيوية. لذلك، هناك حاجة ماسة لدراسة المحددات المختلفة لتمكين المرأة في السياق الباكستاني.

التغيير الاجتماعي يعني تغيير الآليات داخل الهيكل الاجتماعي، الذي يتميز بتغييرات في الرموز الثقافية أو قواعد السلوك أو المنظمات الاجتماعية أو نظام القيم. ببساطة، فإن دراسة التحولات في المواقف والسلوك هي التي تميز المجتمع. بدون شك، يتطور المجتمع من خلال العمليات التطورية. لذلك، هناك تغيير واضح في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع. هذه التغييرات الاجتماعية هي أيضًا نتيجة لحركات اجتماعية محددة، مثل حركة الحقوق المدنية، وحق المرأة في التصويت، وحركات تمكين المرأة.

يمكن للعناصر الثقافية أو الدينية أو الاقتصادية أو العلمية أو التقنية أن تؤثر أيضًا على هذا التحول الاجتماعي. لطالما كان موضوع تمكين المرأة موضوعًا مثيرًا للجدل في الدول النامية مثل باكستان بسبب البيئة الثقافية والاجتماعية والديموغرافية المعقدة. واعتبرت المؤشرات الرئيسية العامة للتنمية البشرية للمرأة أقل من الرجل. و على الرغم من أن باكستان قد اتخذت بعض الخطوات المهمة نحو تمكين المرأة، إلا أن وضعها ما زال مترديًا، لا سيما في المناطق الريفية.

تمكين المرأة هو أداة قيمة في الدول النامية مثل باكستان لانتشال الملايين من الناس من دائرة الفقر، وخفض معدلات الوفيات، وتقليل أعباء التبعية، وتعزيز التنمية المستدامة طويلة الأجل في العالم. تعد مشاركة المرأة أمرًا بالغ الأهمية لإحداث تغيير دائم يفيد الجميع، وليس النساء أنفسهن فقط. تشكل النساء والفتيات نسبة كبيرة بشكل غير معقول من البلدان الفقيرة، ويزداد احتمال تعرضهن للجوع والعنف والكوارث وتغير المناخ. بالإضافة إلى ذلك، تفتقر غالبية النساء في البلدان النامية إلى الحقوق القانونية والضروريات الأساسية للحياة عند مقارنتها بالرجال.

تظهر العديد من الدراسات الحديثة التي أجريت في جميع أنحاء العالم أن تمكين المرأة أمر حاسم للأمة للحفاظ على التقدم الاقتصادي المستدام. تمكين المرأة هو أيضا عنصر حاسم في المساواة بين الجنسين. العلاقة بين النمو الاقتصادي وتمكين المرأة ذات شقين ويتم تعريفها على أنها زيادة وصول المرأة إلى الصحة والتعليم وفرص العمل بالإضافة إلى حقوقها والمشاركة السياسية بشكل عام؛ وذلك من أجل الحد من عدم المساواة بين الجنسين، يمكن للتنمية الاقتصادية أن تقدم مساهمة كبيرة.

يعتبر الوصول إلى التعليم، وفرص العمل الملائمة، ومقاربات المعلومات الإعلامية تدابير أكثر ملاءمة وجدوى لتمكين المرأة بشكل كافٍ والحصول على الرعاية الصحية. يجب تنفيذ تدابير

السياسة الحكومية في حالات الطوارئ، مثل تزويد النساء بإمكانية الوصول إلى التعليم خارج منازلهن مباشرةً، وزيادة عدد الوظائف التي تعطي الأولوية للمرأة، وضمان حصولهن على وصول مناسب إلى وسائل الإعلام للتوعية بحقوقهن القانونية والمساهمات الاجتماعية الهامة.

إن عدم قدرة باكستان على الحفاظ على المساواة بين الجنسين وفشلها في مراعاة أفكار ووجهات نظر ما يقرب من نصف السكان يمنعها من الحصول على الفرصة التي تحتاجها لتعزيز التقدم الاقتصادي. إذا كان معدل مشاركة المرأة في القوة العاملة مساوياً لمعدل مشاركة الرجال، فمن المتوقع أن يزداد الناتج المحلي الإجمالي لباكستان بنحو الثلث، وفقاً لأبحاث صندوق النقد الدولي.

إن زيادة مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية بشكل كبير، سيساعد بشكل كبير على تحقيق هدف البلد المتمثل في التنمية الشاملة والنمو الاقتصادي المستدام. يُنظر إلى جنوب البنجاب على أنها منطقة متخلفة في البنجاب تكون فيها النساء غير مواتية. حيث ان في جنوب البنجاب، يتضاءل تمكين المرأة إلى حد كبير بسبب العوامل الأبوية. لذلك، في مثل هذه الظروف، يعد التعليم أحد أفضل الحلول التي من شأنها أن تمكن المرأة من المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة بطريقة أفضل.

هناك حاجة إلى الوقت لتزويد الفتيات في جنوب البنجاب بفرص تعليمية يسهل الوصول إليها، لا سيما في نموذج التعليم العالي. في مثل هذه الظروف السائدة، أصبح دور الجامعات مهماً لأن مثل هذه المؤسسات يمكن أن توفر مرافق خاصة لتعليم الفتيات. إن إدخال المنح الدراسية الخاصة وتوافر وسائل النقل وتخصيص مقاعد خاصة هي خطوات لتحفيز الطالبات على التعليم العالي.

مستوي التمكين الاقتصادي.

لم تتمكن باكستان من الاستفادة من سكانها الشباب، وخاصة الإناث منهم بعد. يُحسب حالياً ما يقرب من 44 في المائة من سكان باكستان على أنهم من ذوي الدخل المنخفض، حيث انخفضت الروبية الباكستانية بنسبة 21.7 في المائة عن العام المالي السابق وبلغ العجز التجاري الباكستاني 48.66 مليار دولار. مما دفع البلاد إلى حافة الإفلاس.

على الرغم من أن النساء يشكلن 49 في المائة من إجمالي السكان، فإن معدل مشاركة النساء منخفض بشكل ملحوظ حيث يبلغ 21 في المائة فقط في القوة العاملة الحالية - مع 25 في المائة فقط من النساء الحاصلات على شهادة جامعية. ونظرًا لأن أصحاب الدخل فقط هم المسؤولون عن معظم أسر الطبقة المتوسطة، فقد انخفض الدخل السنوي للفرد في باكستان على مر السنين.

يتطلب تحسين هذا الوضع مشاركة فعالة للمرأة في مختلف القطاعات الاقتصادية. فمشاركة المرأة الريفية في الأعمال الزراعية، على سبيل المثال، لا تُدفع في الغالب وتُعتبر جزءًا من الواجبات المنزلية. وفي الوقت نفسه، يوجد في باكستان أقل عدد من رواد الأعمال في العالم، وتملك النساء 8 في المائة فقط من الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم.

يمكن أن يكون تمكين المرأة وإدماجها في الاقتصاد من الإمكانيات غير المستغلة والضرورية لدفع النمو والتنمية الضروريين لإحياء اقتصاد مدهل. يمكن أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي الباكستاني بنسبة 60% بحلول عام 2025 إذا أصبحت القوة العاملة النسائية مساوية للقوى العاملة من الذكور. ومع ذلك، لتحسين وصول المرأة إلى القوى العاملة في باكستان، من المهم معرفة عميقة بالقيود الثقافية والمؤسسية. حيث ان باكستان لديها أدنى مستوى من التكافؤ بين الجنسين بالمقارنة مع دول جنوب آسيا الأخرى.

مستويات المعيشة للعديد من النساء الباكستانيات، وعدم الحصول على الصحة والتعليم خاصة في المناطق الريفية هي عقبة كبيرة أمام التمكين الاقتصادي. هذا صحيح بشكل خاص في المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الفيدرالية (FATA) السابقة، حيث تستطيع واحدة فقط من كل 10 فتيات القراءة، و50 بالمائة من الفتيات لم يلتحقن بالمدرسة مطلقاً. في بلوشستان - التي لديها أقل معدل إلمام بالقراءة والكتابة للإناث يبلغ 24 في المائة في جميع مقاطعات باكستان - 67 في المائة من الفتيات خارج المدرسة ومشاركة النساء في العمل تبلغ 4.9 في المائة فقط. بالإضافة إلى ذلك، يعكس قطاع الصحة في القطاعات الريفية، ولا سيما المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية السابقة، ظروفًا مزريّة: تنخفض نسبة النساء اللواتي يلدن في ظل الرعاية الطبية إلى حوالي 26 في المائة في مناطق المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية السابقة. يؤدي الافتقار إلى التعليم وضعف الصحة والغياب عن الاقتصاد الرسمي في نهاية المطاف إلى انخفاض مستويات المهارات الأساسية والاستقلال المالي.

وبسبب هذه التحديات الهيكلية والثقافية التي تواجه المرأة، تحتل باكستان المرتبة 129 فقط من أصل 165 دولة في ترتيب أهداف التنمية المستدامة (SDG) لعام 2021 وأظهرت أداءً سيئاً لا سيما في أهداف التنمية المستدامة للمساواة بين الجنسين، حيث أن معدل بطالة الإناث قد ارتفع من 9 إلى 10 في المائة.

يمثل النظام الأبوي على المستوى الثقافي والمؤسسي أيضاً عقبة رئيسية أمام تمكين المرأة في باكستان. يُنظر إلى الطفلة على أنها عبء على الأسرة منذ يوم ولادتها ويتم إعطاء الأفضلية للطفل الذكر. إن المستويات التعليمية والصحية الضعيفة، والقيود المفروضة على التنقل، والزواج المبكر والقسري، وعدم تقسيم الأعمال المنزلية مع نظرائهم من الذكور، وظروف العمل غير المواتية، والمعاملة التمييزية، والأجور غير المتكافئة، كلها عوامل تثني المرأة عن المشاركة الفعالة في الاقتصاد الباكستاني.

أحد المجالات الواعدة للنمو والابتكار هو القطاع الزراعي، الذي يوظف 65 في المائة من النساء العاملات في باكستان ويساهم بنسبة 18.9 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي لباكستان. يمكن أن يدعم التحديث في الزراعة تعريف النساء بالممارسات التكنولوجية المبتكرة بالإضافة إلى تمكين المرأة في القطاع الزراعي من الاستثمار في ثورة التكنولوجيا الخضراء وتحسين معدل الإنتاجية من خلال الأعمال التجارية الزراعية كمرشدات زراعية.

عاشراً: مطالبات دوليه بتحسين وضع المرأة في باكستان

أعرب المجلس الدولي لحقوق الإنسان عن قلقه في باكستان؛ لأنه لا يزال الوضع غير المتكافئ للمرأة الذي يؤدي إلى حرمانها من حقوقها على نطاق واسع، انطلاقاً من الحق في التعليم وصولاً إلى الحق في اتخاذ القرارات المتعلقة بحياتها، مروراً بوفيات الأمهات بمعدلات مفرطة، وتفشي الفقر، وارتفاع مستويات العنف والعنف الجنسي ضد النساء والفتيات. وجدت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة "قوالب نمطية تمييزية مستمرة" وأعربت عن قلقها حيال تفشي زواج الأطفال والزواج القسري، فضلاً عما يسمى بـ "الشرف". والنساء من مجتمعات الأقليات الدينية معرضات أكثر من غيرهن إلى خطر الزواج القسري المصحب بتغيير الدين بالإكراه. وأحث باكستان على

دعم وحماية المدافعات عن حقوق الإنسان والصحفيات اللواتي هنّ في طليعة الجهود المبذولة لتعزيز التغيير القانوني والمجتمعي.

ولعل أبرز المبادرات الدولية تجاه المرأة في باكستان تتمثل في

_ أن المنظمات العالمية مثل الأمم المتحدة لا تتجاهل أزمة حقوق المرأة في باكستان. حيث في عام 2017، أصدرت الأمم المتحدة مشروعًا مدته ثلاث سنوات بعنوان "التمكين الاقتصادي للعاملات من المنزل والمجموعات المستبعدة في باكستان". كان الغرض من المبادرة هو السماح للنساء، العاملات في المنزل، بالمساهمة الفعالة في اقتصاد باكستان والاستفادة منه، واستفاد من هذه المبادرة القطاع الخاص والدولة والمرأة الباكستانية ومنظمة الأمم المتحدة.

_ في عام 2020 ، أصدرت الحكومة الباكستانية قانونًا لمكافحة الاغتصاب وعد بعقوبات قاسية لمن يرتكبون جرائم جنسية. يوفر هذا المرسوم درجة أعلى من الحماية والأمن للنساء اللاتي يواجهن العنف المنزلي.

_ منذ بداية جائحة COVID-19 ، أجرت الحكومة الباكستانية تحسينات صغيرة ولكنها أساسية لضحايا العنف المنزلي بما في ذلك الملاجئ والدعم النفسي وخطوط المساعدة الوطنية. في عام 2021 ، ساعدت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الحكومة الباكستانية في تقديم خدمات استشارية لنحو 61 ألف امرأة ناجية من العنف الأسري ، وتحسين نظام رعاية صحة الأم وتدريب المدافعين العاميين على كيفية حماية حقوق المرأة في باكستان بموجب القانون.

الخاتمة

تُحدد حياة المرأة الباكستانية النموذجية، من خلال تبعيتها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية منذ ولادتها، ففي باكستان، هناك فجوة كبيرة في حقوق الرجل والمرأة، وهذا يشمل القوانين التمييزية والسياسات والبرامج السيئة، فضلاً عن مخصصات الميزانية غير الكافية، كما تشمل الممارسات الاجتماعية والثقافية الضارة، وتظل الفوارق دون تغيير بسبب الافتقار إلى الإرادة السياسية، وغياب العمل الإيجابي الهادف والفعال.

هناك أنواع مختلفة من العنف ضد المرأة في باكستان، فيمكن أن يتخذ العنف عدة أشكال منها الإساءة الجسدية أو العقلية أو العاطفية، وهو أمر شائع، كما لا يزال الاغتصاب هو أكثر أشكال العنف ضد المرأة انتشاراً، ولكن بسبب وصمة العار التي تحيط بالضحية، يتم الإبلاغ عن نسبة صغيرة فقط من القضايا أو رفعها في المحكمة، وعلى الرغم من وجود العديد من القوانين في باكستان، إلا أن كل هذا لا يزال يحدث، فقد فشلت الحكومة تمامًا في حماية حقوق المرأة والدفاع عنها.

التوصيات

- 1) يجب على دولة باكستان أن تجعل محو الأمية أولوية قصوى، وأن يوفر برنامج للمواطنين حديثي القدرة على القراءة والكتابة فرصاً للتعليم المستمر لتحقيق نتائج إيجابية.
- 2) معاقبة كل من يمارس العنف ضد المرأة وفقاً للقوانين والتشريعات، وتعويض النساء التي تعرّضت للعنف عن الأضرار التي لحقت بهنّ.
- 3) الاهتمام بقطاع التعليم لتعديل السلوكيات الاجتماعية، والثقافية، والتخلص من الممارسات الخاطئة ضد المرأة.
- 4) تركيز المدرسة على الحدّ من عدوانية الطلاب، وإكساب الطلبة فنون التعامل وبناء علاقات تقوم على الاحترام بين الجنسين.
- 5) نشر الوعي بين الأفراد حول مخاطر العادات والتقاليد التي تعود بآثار ضارة على حياة المرأة، وحول الظروف السيئة التي تواجهها النساء في الأرياف، وتثقيف المجتمع بحقائق انتشار ظاهرة العنف ضد المرأة.
- 6) توعية المجتمع بسلبيات الزواج المبكر والزواج القسري.
- 7) التعاون مع المنظمات الدولية لدعم جهود البلدان في القضاء على هذا العنف.
- 8) تمكين النساء من أجل التأهب للكوارث، وتوفير وسائل بديلة لكسب العيش لمواجهة الأزمات المناخية، وسنّ عقوبات رادعة لفرض احترام النساء والفتيات وحمايتهن.
- 9) وضع خطة تنموية حيث يكون تعليم المرأة والرعاية الصحية محور التركيز الأساسي.
- 10) تقديم وإدخال استراتيجيات إنمائية تتمحور حول المرأة من قبل مؤسسات الدولة، ومنظمات المعونة الدولية، وتأييد التمكين الاقتصادي للمرأة على المستوى المحلي القيادي.

- 11) توعية الآباء بفوائد التعليم، و إجراء حملة تعليمية على المستوى الحكومي لتشجيع الآباء على التفكير في تعليم أطفالهم، وخاصة الفتيات، لما يعود علي المجتمع بفوائد مالمه واجتماعية.
- 12) يجب على حكومة باكستان بناء المزيد من المدارس الابتدائية والثانوية للفتيات ؛ لأن هذه إحدى المشكلات البارزة لتعليم الإناث في باكستان.
- 13) تعزيز القيم الأخلاقية في المجتمع.
- 14) ضمان فرص وظيفية ثرية للإناث.
- 15) يجب على الدولة تعزيز النظام الصحي لتلبية احتياجات النساء الباكستانيات بشكل أفضل.
- 16) توسيع نطاق خدمات تنظيم الأسرة المجتمعية وتدريب ودعم مقدمي الخدمات الصحية، لا سيما في المناطق الريفية.
- 17) تشجيع مشاركة المرأة في القوى العاملة من حيث توفير مرافق محددة، مثل النقل من قبل صاحب العمل ، ومراحيض منفصلة للنساء ، ومرافق رعاية الأطفال .